العدد الثامن والعشرون - الجزء الاول - سبتمبر - 2026 - السنة السادسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

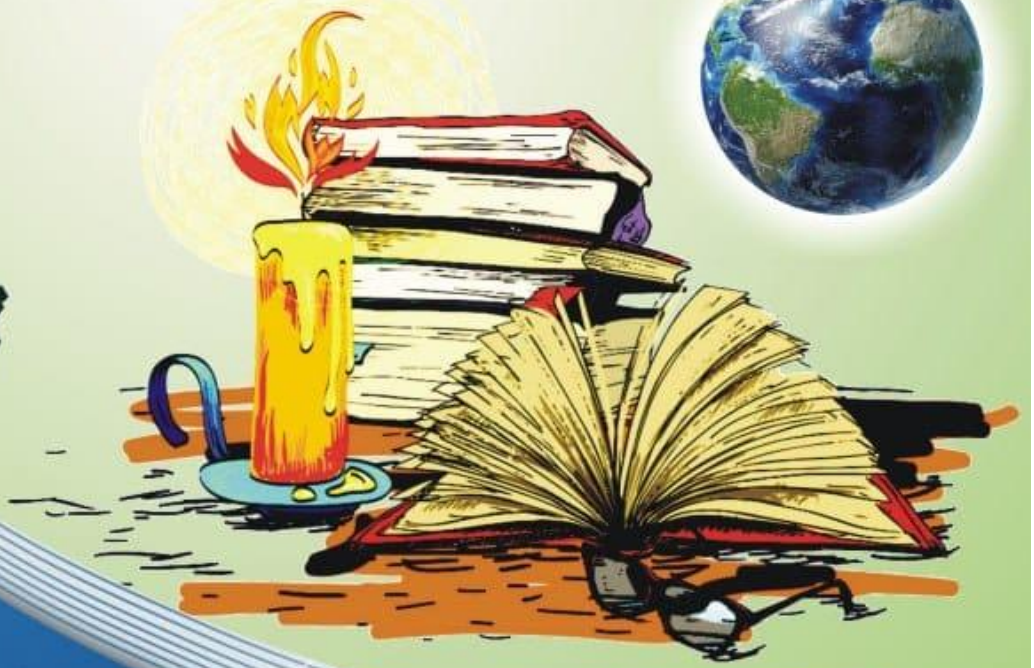

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية.)

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق، كلية علوم التقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية. (التصميم)
5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (التنضيد) .
https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr. Hanik Mahliatussikah – State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr Shamnad N – University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.

3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL – KDG College – Leerexpert -England.

4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI – Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.

5. Dr.Nada Al-Abidi – Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning – Sweden ز

---

6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.

7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .

8. أ.د. آمال العرباوي مهدي – رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية – مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .

9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .

10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .

11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد – رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية – لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .

12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم الجغرافية . جامعة تكريت . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .

13. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .

14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي – كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق .
https://orcid.org/0009-0001-9668-9329

16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-6193-4092

17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب .
https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد .كلية التربية للعلوم الإنسانية.جامعة الموصل . جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري – جامعة السلطان مولاي سليمان – كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
https://orcid.org/0009-0002-0076-0491

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة – سيدي محمد بن عبد الله – فاس – المملكة المغربية https://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي . دكتوراه العلوم السياسية . مدير وحدة البحوث والدراسات . جامعة القادسية . كلية القانون . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز – مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب – ديوان عام محافظة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين https://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق . https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)

29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب – سوريا https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.

30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية Orcid id: 0009-0000-1125-8689.

31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .

32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033

33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي – استاذ طرائق تدريس التأريخ – وزارة التربية – الكلية التربوية المفتوحة – جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.

34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط – المغرب.
0009-0005-8175-7113

35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق https://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكا https://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية – المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .
5. أ.د. ناهض فالح سلمان – كلية التربية – جامعة ديالى – العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال .قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .
7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء ، كلية الحقوق – المحمدية(المغرب 3369-9569-0002-0000
9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .
10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000
11. م. د. حامد شمال مصحب – كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .
12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر – كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .

13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين – جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي – الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – أستاذ القياس والتقويم – الإحصاء – كرة السلة
حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة – العراق.
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-8598-5149

15. أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون. جامعة المستنصرية. جمهورية العراق .
https://orcid.org/0000-0003-3754-4266

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

17. م.د. محمد مولود امنكور. كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب https://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .

18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين – أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية – جامعة جرش / الأردن https://orcid.org/0009-0007-7197-1954

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطبي – طبيب عام – البصرة – العراق. 1975-2819-0001-0009

مقال العدد

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد:

في المشهد المعرفي المتجدد، يطلّ علينا **العدد الثامن والعشرون (الجزء الأول)** من **المجلة الأمريكية الدولية المحكمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ليحمل في طياته باقةً من الدراسات والبحوث المتميزة التي خطّتها أقلام نخبة من الباحثين والأكاديميين ممن حفروا أسماءهم بمداد الجدّ والعطاء في مختلف حقول المعرفة.

لقد حرصت هيئة التحرير في هذا العدد – كما دأبت دائماً – على ترجيح كفة **النوع والكيف** على الكمّ والعدد؛ فالغاية الأسمى لمجلتنا ليست تكديس الصفحات، بل إثراء المكتبة العربية والعالمية بالأفكار العلمية الأصيلة، والرؤى المنهجية الرصينة التي تمثل إضافة حقيقية للبحث العلمي الرصين.

وانطلاقاً من التزامنا الصارم بأعلى معايير النشر العالمي، فقد خضعت كافة البحوث الواردة إلى مسار تحكيمي دقيق وصارم، شأنها في ذلك شأن أعرق المجلات المحكمة في العالم؛ حيث تم عرض البحوث على محكمين أكفّاء ذوي مكانة علمية رفيعة ينتمون إلى مدارس وجامعات ومؤسسات أكاديمية متعددة الجنسيات، ما بين حكومية وخاصة، أثبتوا جدارة تامة في تقييم المادة العلمية والحكم على صلاحيتها للنشر بموضوعية وحياد.

وقد سلكت هيئة التحرير منهجاً مؤسسياً ثابتاً في آلية القبول والتحكيم؛ إذ يُعرض البحث على محكمين اثنين بالتوازي، فإن توافقا على الصلاحية، انتقل البحث فوراً إلى مرحلة التنضيد والإخراج الفني تمهيداً للنشر، شريطة استيفائه الكامل لتعليمات النشر الخاصة بالمجلة. أما في حال اختلاف التقييم بينهما، فيُحال البحث إلى محكم ثالث مرجعيّ، ليُصار إلى اعتماد رأيه حاسماً في قبول البحث أو استبعاده، صيانةً لجهود الباحثين وضماناً لأعلى درجات النزاهة الأكاديمية.

إنّ ما يميّز إصدارات مجلتنا هو حرصها الدائم على استيعاب التيارات الفكرية والموضوعات الإنسانية والاجتماعية المتنوعة ضمن إطار التخصص، مع ترك المساحة الرحبة للباحثين للتعبير عن رؤاهم ونظرياتهم العلمية دون تدخل في جوهر أفكارهم، شريطة التزامها بالمعايير الأخلاقية والعلمية التي تنأى عن الفوضى الفكرية أو التحريض بكل أشكاله، لتبقى منارةً للفكر الهادف والحوار البنّاء.

وختاماً.. لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم العرفان، مكللاً بأريج الود والامتنان، إلى كافة الجهود العلمية، والفنية، والإدارية المتضافرة التي أسهمت في إخراج هذا العدد إلى النور؛ من باحثين أفاضل، ومحكمين أطهار، وأسرة تحرير لا تلين عزيمتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تاريخ الإصدار: 25سبتمبر 2026

المملكة المغربية

هيئة تحرير المجلة

الناشر:

الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

فهرس الموضوعات

المناهج التربوية في لبنان في ظل التحولات الرقمية
الدكتورة جميلة محمد غريب.....12

العلماء الحضارمة في شرق أفريقيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين
دراسة في الأدوار العلمية والدعوية والإسهامات الحضارية
د. سليمان بن سعيد بن حبيب الكيومي.....41

الاتجاهات الحديثة المتوقعة في البحث التربوي (أصول التربية أنموذجاً)
تهاني علي بدران / هيا محمد خطيب 51

السياسة الضريبية في موريتانيا والمغرب: دراسة مقارنة.
أ. عيشه منيه.....113

اشكالية جعفر الملقب بـ "الكذاب" ودوره العقدي والتاريخي في أزمة
امامة العسكري والمهدي (عليهما السلام)
م.م دعاء محمد عبد علي..... 126

لؤلؤة السواد وعراقة الأجداد: تجذر قبيلة خزاعة التاريخي والأصالة
السكانية والسيادية في أرض العراق منذ ما قبل الإسلام
الباحث: قيس مهدي الثعبان الخزاعي.....141

واقع توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الممارسات التعليمية لمعلمات الطفولة المبكرة
وعلاقته بتنمية مهارات النطق والقدرات المعرفية لدى الأطفال من وجهة نظر المعلمات
الباحثه هيا محمد خطيب / الباحثة تهاني علي بدران.....151

أثر صراع الأهداف على التحصيل الأكاديمي في الجمباز الفني لدى طالبات التربية البدنية
م. م. عامر عبيد فرهود عاصي.....200

صورة القمر في «النظرات» للمنفلوطي: جمالياتها ودلالاتها الفنية والوجدانية
محمد ربيع الأحسن.....213

"دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بين التثمين والتحديات: دراسة تحليلية تأصيلية"
طالبة دكتوراه: بلحرب خيرة.....230

The legal aspects of the content of smart contracts: An analytical study
Prof. Dr. AbdulMahdi Kadhum Nasser.....246

"دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بين التثمين والتحديات: دراسة تحليلية تأصيلية"

طالبة دكتوراه: بلحرب خيرة،

قسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية –

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد – دولة الجزائر–

belharb.kheira@univ-oran2.dz

+213 770847128

الملخص:

يهدف بحثنا إلى تبيان دور المجتمع المدني في الحد من الفساد ومكافحته، إذ يعتبر الفساد ظاهرة عالمية لها تبعات وآثار سلبية جد وخيمة على الدول والمجتمعات كونها تعطل عمليات التنمية وتهدد استقرار الدول وأمن الإنسان. هنا تبرز منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر جسرا وقناة بين الدولة والمواطنين حيث تسعى للقضاء على مشاكل المجتمع المحلي وتعزيز الشفافية وتحقيق المساءلة وركائز الحكم الرشيد عبر آليات وقائية وعلاجية متعددة.

ودراستنا هي دراسة تأصيلية وتحليلية تهتم بدراسة مشكلة بحثية تتمثل في مدى نجاعة المجتمع المدني بمختلف بنياته وآلياته في مكافحة الفساد، وقد اعتمدنا على عدة مناهج منها: التاريخي، الوصفي التحليلي، وقد تم تقسيم الدراسة عبر المحاور التالية:

– مقدمة.

–المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمجتمع المدني"التعريف، المكونات، الأدوار"

–المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للفساد" التعريف، الأشكال، الأسباب والآثار"

–المحور الثالث: دور المجتمع المدني في مكافحة من الفساد.

– خاتمة.

– قائمة المراجع.

– الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني،الفساد الإداري والمالي، مكافحة الفساد، الشفافية، المساءلة.

The Role of Civil Society in Combating Corruption: Between Recognition and Challenges–An Analytical and Foundational Study

PhD Student: BELHARB KHEIRA,

Department of Political Science - Faculty of Law and Political Science -

University of Oran 2 Mohamed bin Ahmed - Algeria –

- Abstract:

Our research aims to highlight the role of civil society in curbing and combating corruption, as corruption is a global phenomenon with extremely serious negative consequences and impacts on countries and societies, given that it hinders development processes and threatens national stability and human security. This is where civil society organizations come into play; they serve as a bridge and channel between the state and citizens, seeking to address local community issues, promote transparency, ensure accountability, and uphold the pillars of good governance through various preventive and remedial mechanisms.

Our study is a theoretical, prospective, foundational, and analytical study that examines the research problem of the effectiveness of civil society—with its various structures and mechanisms—in combating corruption. We have relied on several methodologies, including historical, descriptive, and analytical approaches, and the study is organized around the following sections:

- Introduction.

- The first axis: A Conceptual Introduction to Civil Society.

- The second axis: A Conceptual Introduction to Corruption: Definition, Forms, Causes, and Effects.

- The third axis: The Role of Civil Society in Combating Corruption.

- Conclusion.

-Keywords: civil society, administrative and financial corruption, anti-corruption, transparency, accountability.

– مقدمة.

تهدف دراستنا البحثية الموسومة بـ:"**دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بين التثمين والتحديات: دراسة تحليلية تأصيلية**" إلى تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في الحد من الفساد ومكافحته وتبيان فعالية أدائه والصعوبات التي تعثره وتعيقه، خاصة في ظل تفشي ظاهرة الفساد عالميا لتمس أغلب الدول على وجه المعمورة، والدور الموكل للقطاع الثالث "المجتمع المدني" للقضاء على ظاهرة الفساد باعتباره شريكا ووسيطا. ويعد بحثنا مقاربة مفاهيمية تحليلية استشرافية لمصطلين هامين وهما" **المجتمع المدني والفساد**" بغض النظر عن أشكاله المختلفة؛ حيث حظيا بدراسات جمة واهتمام مستفيض من قبل فقهاء القانون والمفكرين السياسيين وعلماء الاجتماع السياسي...الخ خاصة في ظل تنامي الفساد الإداري والمالي في مختلف الدول، رغم التوعية وتوفر القوانين المختلفة محليا ودوليا سواء تعلق الأمر بالتشريع الوطني للدول أو وفقا للإتفاقيات الدولية التي جرمت وسعت للحد من الفساد وفقا للجهود والمساعي الدولية في هذا الصدد. ثم قمنا بتبيان العلاقة العكسية أوالسالبة بين المتغيرين المستقل والتابع؛ حيث أنهما يتحركان في اتجاهين متعاكسين، فارتفاع أداء المجتمع المدني يقابله نقص حجم الفساد.

✓ **أهداف البحث:**

- تقديم دراسة نظرية مفاهيمية لكل من المجتمع المدني والفساد.
- تحليل وتوضيح العلاقة بين المجتمع المدني والفساد بمختلف أنواعه ومظاهره.
- التعرف على التدابير الوقائية والعلاجية التي يتخذها المجتمع المدني بهدف القضاء على الفساد.
- تقديم حلول جادة فعالة عملية وتوصيات جادة لدعم دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في السياقات المختلفة محليا ودوليا.

–أهمية البحث:

تكمن قيمة البحث في تثمين الدور الإيجابي للمجتمع المدني وأثره الريادي في مكافحة ظاهرة الفسادة والحد منها سواء تعلق ذلك بالقطاعين العام أو الخاص في إطار التعاون والتشبيك والتنسيق أو ضمن المبادرات الطوعية المستقلة، فالدول الرائدة عالميا تحترم مواطنيها وتشجع المبادرات التطوعية والمدنية التي تسعى لمكافحة الفساد وإضفاء مزيد من الوساطة والشفافية والرقابة والتبليغ عن الممارسات المشبوهة وغير الأخلاقية ،وحماية المبلغين والقيام بخلايا استماع وإنصات وحل الأزمات بالاحتكام على التقارير التي تتحصل عليها من مختلف منظمات ونقابات وجمعيات المجتمع المدني للحد من الفساد ومظاهره المتجذرة في المجتمع المحلي.

أما **المشكلة البحثية** تمثلت في مدى فاعلية أداء المجتمع المدني في القضاء على الفساد، وقد عالجت **الاشكالية** السؤال الرئيسي التالي:

-إلى أي مدى يسهم المجتمع المدني بأدواره المختلفة في مكافحة الفساد ؟ وما هي الآليات المختلفة لتفعيل هذه الأدوار بهدف الحد من ظاهرة الفساد والقضاء عليها؟

- ماذا نقصد بالمجتمع المدني وماهي مكوناته؟ وفي ما تتمثل أهمية المجتمع المدني وأدواره المختلفة؟

- ما هو مفهوم الفساد وماهي مظاهره وأشكاله؟

- ما الأسباب المؤدية إلى الفساد وماهي آثاره؟

-كيف يساهم المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟

-ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني ومكافحة الفساد ؟

- **الفرضيات:**

- ✓ كلما ارتفع أداء المجتمع المدني بمزيد من الاستقلالية، الكفاءة والفعالية كلما أدى ذلك إلى الحد من الفساد عبر ارتفاع الوعي و التبليغ عن المخالفات وأشكال الفساد ورفع التقارير والانشغالات بخصوص ذلك.
- ✓ كلما تم تثمين دور المجتمع المدني ببنياته المختلفة كلما أدى ذلك الى تعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة وبالتالي مكافحة الفساد، فهناك علاقة عكسية جدلية بينهما.
- ✓ الاحتكام إلى الرقمنة والسحابية وتفعيل دور الاعلام والصحافة يضفي مزيدا من الشفافية في المعاملات الإدارية والتدقيق المالي وبالتالي تجنب الوقوع في الفساد.

– مناهج الدراسة:للإجابة على الاشكالية قد اعتمدنا على عدة مناهج منها: التاريخي والوصفي التحليلي.

–المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمجتمع المدني"التعريف، المكونات، الأدوار"

أولا–تعريف المجتمع المدني:

يرى المفكر"**برهان غليون**" أن ظهور المجتمع المدني مقترن بانهيار الدولة، وتراجع أداء دورها المركزي الكلاسيكي المتمثل في بناء الأمة، وعدم قدرتها على تلبية حاجات المجتمع مما يجعل هذا الأخير ينشط باستقلالية عنها ويتنظم لتحقيق أهدافه.(سويكي صباح وباري عبد اللطيف،2025،ص85).

أما في الفكر العربي ظهر اهتمام بمصطلح المجتمع المدني رغم امتداد جذوره السياسية والفلسفية العربية خاصة مع الموجة الثالثة ضمن التحول الديمقراطي التي أتى بها طرح" الاستاذ **صمويل هنتنجتون**"والتي تأثرت بها مختلف الدول العربية؛ حيث ارتفع صدى الحركات الاحتجاجية وظهر نشاط مختلف الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات التي تهدف أن تكون شريكا فاعلا في الحياة الاجتماعية والسياسية(سويكي صباح وباري عبد اللطيف،2025،ص84)

ثانيا– مكونات المجتمع المدني:

إن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة التطوعية التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها، وتشمل العديد من المنظمات غير ربحية والمنظمات غير الحكومية مثل: "**النقابات المهنية والعمالية، المنظمات الفلاحية، التعاونيات، اتحادات الطلاب، منظمات الحرفيين والمنظمات المهنية، تنظيمات الخدمة الاجتماعية، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية وجمعية حقوق الإنسان** وغيرها. (محمد أحمد علي مفتي، 2013، ص ص13-16).

يعتبر المجتمع المدني رافدا قويا لبناء مجتمع ديمقراطي كونه يسعى إلى بناء الديمقراطية وتعميق المشاركة الشعبية؛ وبالتالي يجسد قيم سلوكية تبنى على الإقرار بالتعددية والاختلاف والاعتراف بحق الآخرين في بناء الأطر المؤسسية والمنظمات السياسية التي تحقق مصالحهم مع ضرورة الالتزام بحل الخلافات سلميا. فالمجتمع المدني هو مجتمع التعدد والإختلاف والتعارض والتناقض ومؤسساته **من أحزاب سياسية ونقابات ومجالس نيابية وصحافه ووسائل الاعلام** قائمة على ركيزه التعدد والاختلاف والتعارض والتناقض، الذي يشكل ركيزه من ركائز المجتمع الديمقراطي التعددي القائم على مفهوم الوحدة من خلال الاختلاف بين مكونات المجتمع المختلفة. (محمد أحمد علي مفتي، 2013، ص17).

ثالثا–أدوار المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من أهم المقاربات الفاعلة في القضاء على الفساد نظرا ل أدواره الاستراتيجية من جهة وكونه شريكا في رسم السياسة العامة وصنع القرار من جهة أخرى حيث أن من بين إسهاماته الكبرى نذكر ما يلي:

- ✓ يعتبر المجتمع المدني ضابطا اجتماعيا ومكون مهم للقاعدة التحتية الضرورية للبناء الديمقراطي، وذلك رغم العراقيل التي تحد من دوره في الواقع وعلى سبيل المثال نذكر(نقص التمويل، عدم الاستقلالية، العمل المناسباتي، التهميش...الخ).

- ✓ يلعب المجتمع المدني دور الوسيط بين الدولة والمجتمع ويقوم بدور الرقابة والمساءلة؛ فهو يقدم لائحة المطالب ويقترح الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع المحلي حسب الفئات المستهدفة التي تشكل غاياته وأهدافه (العناية بالأيتام بالأرامل، جمعيات ورابطات شبانية، نقابات، منظمات رعاية ذوي الهمم، جمعيات حماية البيئة ...الخ)
- ✓ كما أن المجتمع المدني يرصد و يراقب مخرجات النظام السياسي وتوزيعها العادل أو المختل ويتابع كيفية تنفيذها.
- ✓ وما يلاحظ أن هذا الدور يبقى قاصرا ومحدودا في بعض المرات نتيجة:
- ✓ إن عدم القدرة على جذب المتطوعين وانعدام الثقة في الدولة، ومناسباتية نشاط الأحزاب السياسية والمنظمات أحدثا هوة كبيرة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالتالي عزوف الشباب عن المبادرات التطوعية و العمل الجمعوي وعن النشاط السياسي من جهة، وتغليب مظاهر الرشوة وانتشار الزبونية والفساد الاداري والمالي.
- ✓ ضعف دور الاعلام الذي يعمل على التعريف بهذه الجمعيات والمنظمات ونقص توعية المواطنين بأهميتها.(**أمين البار وإيمان دني، 2021، ص163**).
- ✓ كما يرى الدكتور "**أحمد شكر الصبيحي**" أن من أهم وظائف المجتمع المدني إشاعه ثقافة مدنية، وترسيخ احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي في المجتمع وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.(**محمد أحمد علي مفتي، 2013، ص18**).

–المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للفساد" التعريف، الأشكال، الأسباب والآثار"

أولا–تعريف الفساد:

يقصد بالفساد إساءة استخدام الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق منافع خاصة أو شخصية سواء كانت معنوية أو مادية، ويتضمن هذا المفهوم عدة ممارسات غير قانونية منها على سبيل المثال: المحسوبية، استغلال النفوذ،الاختلاس، الرشوة...إلخ (**نبيل بودراجي ونجاوي عبد الحفيظ، 2026، ص07**). ويعتبر الفساد ظاهرة متشابكة الأبعاد ترجع إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية ويؤدي إلى غياب الثقة في الدولة وضعف مؤسساتها. (نبيل بودراجي ونجاوي عبد الحفيظ، 2026، ص8). كما يعرف الفساد بأنه السلوك المنحرف الذي ينتج عنه القيام بمخالفات إجرائية او سلوكية، للتشريعات والقوانين والتعليمات

النافذة في الجهاز الاداري في القطاعات الحكومية، لتحقيق أهداف خاصة كالمكاسب الاجتماعية والاطماع المالية ، أو الإضرار بمصالح الاخرين أو الصالح العام مما يعيق تحقيق أهداف الحكومة بتقديم خدماتها لجمهورها بفاعلية وكفاءة.(**فارس بن علوش بن بادي السبيعي، 2010، ص 10**). ولقد اتفق **فقهاء الشرع** على تعريف الفساد الإداري بأنه:<<عدول الموظف العام عن الإستقامة لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في إطار الوظيفة العامة>>، أما **منظمة الشفافية الدولية** وضعت تعريفا شاملا للفساد الإداري بأنه:<<إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة>> (**زواوي عباس، 2012، ص ص299-303**).

ثانيا–أنواع الفساد: يصنف الفساد إلى أنواع عديدة من بينها نذكر:

– **الفساد السياسي:** يتعلق باستغلال النشاط السياسي واستخدام السلطة السياسية لأغراض حزبية أو شخصية.

– **الفساد الإداري:**يتمثل في سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة داخل الإدارات والمؤسسات العمومية يتمثل في تلقي الهدايا والرشوة، المحسوبية...الخ

– **الفساد المالي:** يشكل التهرب الضريبي خطرا على أمن الدولة وسلامتها إلى جانب التلاعب بالمال العام والاختلاس.

– **الفساد الصغير:**يتم أثناء ممارسات الموظفين الإدارية والمالية اليومية مع المواطنين.

– **الفساد الكبير:** يؤثر سلبا على السياسات العامة في الدولة ويصدر عن كبار المسؤولين.

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على المؤسسات والمجتمعات أعدت الدول ترسانة قانونية وأجهزة رقابية تتمثل في المؤسسات والهيئات الـ رسمية وغير الرسمية التي تنشؤها او تؤطرها الدولة لضمان تطبيق واحترام القوانين والسهر على حسن سير المرافق العمومية عبر الرقابة القبلية والبعدية، ومتابعة أي انحرافات إدارية ومالية، واتخاذ الاجراءات الضرورية المناسبة لمعالجتها. (**نبيل بودراجي ونجاوي عبد الحفيظ، 2026، ص08**).

ثالثا– أشكال الفساد:

ورد في (**المادة 04**) من **الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد** وصف للأفعال المجرمة المذكورة وتتخذ الدولة الطرف وفق نظامها القانو ني ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى غيرها لتجريم الأفعال التالية عند ارتكابها قصدا أو عمدا:

1. الرشوة في الوظائف العمومية.
2. الرشوة في شركات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات المعتبرة قانونا ذات نفع عام.

3. الرشوة في القطاع الخاص.

4. رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية داخل الدولة الطرف.

5. المتاجرة بالنفوذ.

6. إساءة استغلال الوظائف العمومية.

7. الإثراء غير المشروع.

8. غسل العائدات الإجرامية.

9. إخفاء العائدات الإجرامية المتحصلة من الأفعال الواردة في هذه المادة.

10. إعاقة سير العدالة.

11. اختلاس الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بغير حق.

12. اختلاس ممتلكات الشركات المساهمة والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والقطاع الخاص.

13. المشاركة أو الشروع في الجرائم الواردة في هذه المادة (الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد،2010، ص03).

رابعا– أسباب الفساد وآثاره:

تتعدد أسباب انتشار ظاهرة الفساد خاصة في الدول الناميةوترجع لعدة عوامل وينجر عنها آثار وخيمة نجملها كالآتي:

أ)–أسباب الفساد:

- التنظيمات البيروقراطية الرسمية وانحرافاتها غير القانونية.
- قلة الكفاءة الإدارية.
- سوء استخدام السلطة صالح تحقيق مكاسب ضيقة ومصالح خاصة.
- تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأفراد داخل المجتمعات.
- سوء استخدام السلطة واستغلالها لصالح المعارف والأقارب.
- الغموض القانوني والثغرات في التنظيمات.
- جهل المواطنين بالإجراءات وصعوبتها وغياب الرقابة.

- قلة وعي المواطنين وغياب ثقتهم بالإدارة.
- غياب العدالة في الخدمات المقدمة.
- انتشار فكرة الزبونية وتشجيع المحسوبية وأن الوساطة هي استثناء عن القاعدة الأساسية. (زواوي عباس، 2012، ص309).
- غياب روح المسؤولية والضمير المهني ونقص الوازع الديني وتراجع الحس الوطني.

ب)–آثار الفساد: تضمنت ديباجة "**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**" أهم الآثار الضارة في المجتمعات والمترتبة عن الفساد باعتباره وباء غادر وهي:

- أن الفساد يقوض الديمقراطية وسيادة القانون.
- يؤدي الفساد إلى انتهاكات حقوق الانسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة.
- يتيح الفساد ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات التي تعار وتعيق ازدهار الأمن البشري. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004، ص03).
- كما يتسبب الفساد في عدة آثار اقتصادية نذكر منها: تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف جودة البنية التحتية العامة، فالفساد يقلل من التدفقات الاستثمارية ويضعفها باحتكار المشاريع الكبرى وتفشي الغش، وتردي حالة توزيع الثروة والدخل نتيجة استحواذ أصحاب النفوذ على المنافع الاقتصادية وبالتالي ازدياد الفجوة بينهم وبين بقية المجتمع وانتشار الفقر.
- شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتبرر استمراريته وانتشار مداه في الممارسات اليومية مما يؤدي إلى خلل جسيم في أخلاقيات العمل واضطراب قيم المجتمع وبالتالي انتشار الزبونية والرشوة والمحسوبية.
- تراجع مؤشرات التنمية البشرية، فالفساد يقلل من موارد التنمية البشرية ويؤدي الى عدم المساواة والتفرقة بين الجنسين، وزيادة معدل البطالة وانعدام الثقة في الدولة.
- يتسبب الفساد في ألا استقرار السياسي والتضييق على الحريات وتجاهل تطبيق القانون ويهدد مصلحة الوطن الذي يصبح منكشفا أمام القوى والتدخلات الخارجية.(بلخضر عبد القادر، 2014،ص ص63-67).

خامسا–مفهوم مكافحة الفساد:

تتضمن الأجهزة الرقابية والإجراءات الإدارية والقانونية والسياسات العامة التي تكون غايتها ضمان الوقاية من الفساد أوالقضاء عليه نهائيا،تحديد مصدره، عقاب مرتكبه واسترجاع المال العام المنهوب. وتشمل عدة آليات منها: "القوانين والتشريعات، الأجهزة، الهيئات، المجتمع المدني". (نبيل بودراجي ونجاوي عبد الحفيظ، 2026،ص09).

سادسا–آليات مكافحة الفساد:

تتم محاربة الفساد بأشكاله المختلفة محليا ودوليا بالتركيز على القضايا الأساسية التالية:

1. تمكين منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام من الاطلاع على ما يتخذ من تشريعات وسياسات، وتفعيل دورهما الى جانب المدارس والمساجد في نشر ثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة والحد من سرية احتكار المعلومات. (فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، 2010، ص أ)

2. الاهتمام بجودة الإدارة العامة والتغيير والتكيف المؤسساتي الناجح، من خلال تفعيل دور المواطنين والإعلام والصحافة و الشفافية واحترام القانون للقضاء على الفساد.

3. تضامن جهود المجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص والبرلمان والجهاز الحكومي، وتعزيز دور المواطنة الصالحة في المجتمع المحلي كشريك جد فعال لتحسين جودة مخرجات الإدارة العامة والهيئات المحلية (البلدية، الولاية والسلطات والهيئات المركزية)؛ وبالتالي ال تبليغ عن أي فساد ملاحظ.

4. دعم الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي في نظم الإدارة الحديثة وحرية نشر المعلومات مما يعزز الحوكمة والشفافية في الإدارة، و قياس جودة الأداء الإداري، والمشاركة في اتخاذ القرار عبر إيداع الشكاوى والتقارير واقتراح حلول وبدائل وأراء لتقييم وتقويم وتحس ين جودة الخدمات المقدمة.

5. محاربة الاحتكار والاتجاه نحو الخصخصة وتشجيع المبادرات الفردية في إطار القطاع الخاص، تحقيقا للاستثمارات والمشاريع الخا صة الكبرى التي تحد من الفساد وتسهم بشكل كبير في التنمية الشاملة المستدامة.

6. إضفاء الحوكمة على نظم الإدارة المالية وشفافية انتقال وولوج المعلومات على سبيل المثال (نشر وثائق الميزانية، منصة الصفقات العمومية...)، حيث أن التدقيق المالي الرشيد يساهم في شفافية المعاملات الإدارية، الإقتصادية والمالية التي تحتكم إلى معايير الحك امة والجودة والرشادة والشفافية.

7. التعاون الدولي: ينبغي على المجتمع الدولي لاسيما المنظمات والهيئات الدولية اقتراح حلول مستعجلة وقابلة للتطبيق ذات أثر م

لموس وناجع للقضاء نهائيا على الفساد عبر: تعزيز إجراءات الرقابة والشفافية، تقديم نظم حوافز داعمة ومحاربة تهريب وتبييض الأموال.

8. إن مبدأ المساءلة يضفي قيودا على أجهزة الوظائف العامة والموظفين على حد سواء،من حيث رقابة على أعمال السلطة من جهة ورقابة على سلوك القائمين بهذه الوظائف أي الموظفين من جهة أخرى **(قانة زكي، 2010، ص ص206-207).**

9. الحكم الجيد أو الرشيد يعتبر طريقا واعدا للتنمية المستدامة حيث تضفي مبادئ الحكم الراشد **(حوكمة، شفافية، مساءلة، حرية التعبير الإعلام وانتقال المعلومات، استقلالية وفعالية المجتمع المدني)** عوامل مساعدة وبيئة قانونية شفافة، مسؤولة وواعية، و متوازنة وأكثر عدل واستدامة لممارسة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية تحقيقا للتنمية المستدامة لكافة الأجيال الحالية واللاحقة.

10. إرساء أجهزة وهيئات لمكافحة الفساد وسن قوانين وتشريعات رادعة وتخصيص عقوبات ملائمة لمجابهة معضلة الفساد وتبعاتها الوخيمة على الوطن والمواطن.

-المحور الثالث: دور المجتمع المدني في مكافحة من الفساد

أ- **التأصيل النظري لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:** يستند دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد إلى عدة نظريات ومقاربات ومفاهيم أساسية نذكر أهمها:

- **نظرية الحوكمة الرشيدة:** إن تطبيق الحوكمة الرشيدة يشكل عاملا أساسيا في نجاح منظمات المجتمع المدني فهو يعزز مصداقيتها من خلال تمكينها من إداره أفضل للموارد والكفاءة، ويتطلب تحقيق الحوكمة الرشيدة رقابة فعالة وشاملة تضمن مبادئ الشفافية والمشاركة من جميع الأطراف ذات الصلة مما يسهم في بناء الثقة العامة؛ مما ينتج عنه آثار إيجابية على الأداء العام والاستدامة. ويتجلى ذلك في دعمها للمبادرات الرامية إلى تعزيز هذه المفاهيم **"الشفافية، الكفاءة والقضاء على الفساد"**، مما يبرز أهمية الحوكمة الرشيدة كأساس لأي استراتيجية تنموية تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ويمتد نجاح منظمات المجتمع المدني إلى ما هو أبعد من حدود الحوكمة الرشيدة ليشمل تبني إطار متكامل يدعم الابتكار والتكيف مع التغيرات المجتمعية. فالمنظمات التي تتبنى ممارسات عقلانية ومبتكرة تكون مجهزة على نحو أفضل لجذب الموارد وخلق بيئات عمل إيجابية، ومن الأهمية أن تدرك هذه المنظمات أن التحول نحو حوكمة فعاله يتطلب جهودا جماعية وتوعية لتفعيل دور الشباب والنساء في صنع القرار وصياغة السياسات، والاعتماد على القرارات الشفافة والمشاركة الشاملة والمساءلة وتفعيل

الحوار وأولوية مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في القضايا الحياتية ذات الصلة، وتحسين مهارات الاتصال وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص حتى يوكل لها دور قيادي في عملية التنمية المستدامة.(**علاء عبد الخالق المندلاوي وأشرف الدهان، 2024، ص ص 11- 12).**

- **نظرية رأس المال الاجتماعي**: جذبت القضايا المتعلقة برأس المال الاجتماعي اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العقود الاخيره منهم "**كريستيان بيورنسكوف وروبرت بوتنام**"، وما يمثله تراكم رأس المال الاجتماعي من أهمية بالغة في عملية التحول الديمقراطي، زيادة على قدره المجتمع على القيام بالأعمال الجمعية كوليكتيف اكشن (Collective Action) والحد من معضلة المنتفع مجانا، وأكد بوتنام أن المؤسسات الرسمية يعول عليها للازدهار والتنمية من خلال التعليم وجودة المؤسسات وأن مؤسسات المجتمع المدني ترفع سقف **الثقة الاجتماعية** أوما يصطلح عليه **الثقافة**، وأن التغيير المؤسساتي يؤثر تدريجيا في تطوير **رأس المال الاجتماعي** الذي عرفه **بونتام** بانه "خصائص النظام الاجتماعي كالثقة والعادات والشبكات الاجتماعية التي تزيد المجتمع كفاءة من خلال تفعيل الأعمال الجمعية.(**أنس القيسية، 2021، ص36**) وبالتالي يؤثر رأس المال الاجتماعي عبر حشد القيم المشتركة والشيكات الاجتماعية و تعبئة جهود الجمهور ضد الفساد ورفع نسبة الوعي وتوفير الحوار والعمل المشترك.
- **نظرية الفاعل غير الحكومي**: لم تعد العلاقات الدولية مجالا خصبا لتأثير "**الدول**" فحسب بل أصبحت تحت تأثير "**الفواعل غير الحكومية**" ومن أبرزها: "**المجتمع المدني**"؛ حيث أن الدور الذي يطلب من الفواعل غير الرسمية أو الفواعل غير الحكومية عامة ومن مؤسسات المجتمع المدني خاصة القيام به إلى جانب السلطه السياسية الموجوده في الدولة لا يعني أن هذه الفواعل أصبحت جزءا عضويا من بنيه النظام السياسي، وحتى تقوم بدورها على أكمل وجه يجب أن تكون تتمتع بالاستقلالية التامه بعيدا عن هيمنة السلطة والمساومة من أجل تحقيق أهدافها وإلا فسد النظام بالاتفاق مع المؤسسات غير الحكومية، هذا الأمر يتطلب من السلطة السياسية والهيئات التنفيذية والتشريعية أن تتعامل مع هذه الفواعل باعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة، ذات هيئات خاصة مستقلة وأهداف محددة وذات أهمية للمجتمع وأن تتعاون معهاعلى هذه الأسس، دون محاولة تقييدها أو استغلالها أو تحويلها إلى أداه أخرى من أدوات السلطه السياسية، خاصة أن المجتمع المدني له دور ريادي ويعمل كقوة ضغط

داخلية وخارجية لتعزيز الشفافية ودعم النزاهة ومراقبة ومكافحة الفساد.(**الفيتوري صالح السطي وحمزة أمساعد الدرسي**،2022، ص14).

ب– أدوار وإسهامات المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

إن المجتمع المدني له دور الوسيط بين الدولة وأطياف المجتمع؛ حيث يمكن لمختلف منظمات المجتمع المدني استهداف شرائح المجتمع عبر النقابات العمالية، جمعيات أولياء التلاميذ في المؤسسات التعليمية والمدارس، الجمعيات المتنوعة حسب أهدافها"بيئية، شبانية، نسوية ، رياضية، حقوق الانسان، لجان الأحياء...الخ كل على مستواه ينشر الوعي ويرشد الفئات المستهدفة للوعي بأضرار الفساد وضرورة محاربته. والتبليغ عن حالات الفساد الملاحظة لمحاربة المتسببين في الفساد.

يوفر المجتمع المدني نظاما متكاملا من الرقابة المساءلة والمحاسبة الادارية والسياسية للمسؤولين والموظفين في الوظائف والمؤسسات العامة العمومية والقطاع الخاص، وبالتالي تساهم جهود المجتمع المدني في القضاء على الفساد وحماية الصالح العام. فمكافحة الفساد لا تقتصر على دور الدولة لوحدها وإنما هي مهمة مشتركة و توليفة مترابطة، متكاملة ومتوازنة بين الدولة والمجتمع. إن ظاهرة الفساد تشكل تهديدا وطنيا و دوليا عابرا للقارات إذ أنه يهدد سلامة الدول وسيادتها ويعرض أمنها الانساني للخطر؛ حيث لايزال الفساد ماضيا في التوسع والانتشارمما يؤثر سلبا على قوة الدول ويزعزع استقرارها السياسي والاقتصادي. إن تجذر كبار المسؤولين والمتنفذين في الحكم يجعل الادارة والدولة في حد ذاتها تحت سيطرة مافيا الفساد وهنا يتدخل المجتمع المدني للضغط والتأثير بواسطة "التقارير، المظاهرات، التنديد، نشر الوعي، استخدام قنوات الإعلام والصحافة والتبليغ عن حالات الفساد والمفسدين" بهدف محاسبة المتسببين في الفساد وتغييرهم وتقديم إصلاحات مناسبة في مختلف المجالات. (**بلخضر عبد القادر** ، 2014، ص13).

في هذا الصدد، نجد أن مبدأ المشاركة الشعبية يعكس الديمقراطية الحقة التي تقوم على مشاركة جميع المواطنين دون استثناء وبعيدا عن أي تمييز في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة بأسلوب مباشر أو غير مباشر، وهذا ما نصت عليه (**المادة 12**) من **"اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته"** في ديباجتها؛ حيث أكدت على إلزامية الجهود التشاركيه لكل عناصر المجتمع المدني من "نساء، شباب، القطاع الخاص ووسائل الاعلام المختلفة" بهدف مكافحة آفة الفساد (**زايدي حميد**،2022، ص 622). إلى جانب "**الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد**" التي أكدت في (**مادتها 02**) على تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع

المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

لكن ما يؤخذ على هذه المبادرات المدنيه التطوعية أو الحزبية السياسية في إطار بنيات المجتمع المدني أنها لا تتمتع بقدر واف وكاف من الاستقلالية عن الدولة وتتميز بالتبعية للدولة والأحزاب السياسية والمناسباتية والأثر المتوسط أو المحتشم في أغلب الأحيان؛ لذلك لابد من رفع الحس المدني ومحاربة استشراء الذمم وكسب وشراء السلم الاجتماعي وعدم الاكتفاء بالإصلاحات والبرامج الاقتصادية والمنح والاعانات التي تقدمها بعض الدول العربية لشعوبها بهدف بقائها في السلطة بل أن تكون رشادة في التخطيط وعقلنة في التسيير وكفاءة في الانجاز عن طريق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.(بلخضر عبد القادر، 2014، ص 72).

وحتى يتقوى دور المجتمع المدني في مجابهة الفساد لابد من الاحتكام لمبادئ الحكم الرشيد التي تقوم على ما يلي:

- ✓ تشجيع الشفافية، الكفاءة، الحوكمة والرقمنة، المحاسبة، تعزيز دور المجتمع المدني والمساءلة.
- ✓ الاتجاه نحو رفع الوعي السياسي وتقوية الحس المدني ودعم التضامن الجمعي.
- ✓ مكافحة الفساد بهدف الخروج من دائرته الضيقة نحو فضاءات أرحب في وطن تسوده الرشادة، العدالة، التوازن، المسؤولية، استدامة استخدام الموارد والثروات والخدمات.
- ✓ إتاحه الفرصة للكفاءات الفاعلة النظيفة لحسن قيادة الحكم والقيام بالاصلاحات الكبرى.

خاتمة:

وفي الختام، يعتبر الفساد سرطان العصر ومعضلة الحكومات والدول، وتداعياته خطيرة على الوطن والمواطن ومستقبل التنمية المستدامة في الدول قاطبة؛ لذلك لابد من تجفيف منابعه الخطيرة والقضاء على أسبابه بهدف اجتثاثه من جذوره. ولا يتحقق ذلك إلا بدعم دور المواطن والمجتمع المدني، نشر الوعي والتثقيف السياسي والاجتماعي والأخلاقي، تنمية روح الوطنية والمواطنة الحقة، تقديم تحفيزات وظروف عمل جيدة وخدمات ذات جودة، تسهيل الإجراءات لتجد الإدارة والمواطنين أريحية في جودة الخدمات المقدمة. توفير المعطيات ونشر المعلومات وإضفاء الرقمنة والسحابية الإدارية لتسهيل المعاملات الإدارية ورقابتها. وقد ارتأت الباحثة تقديم التوصيات التالية:

- ✓ استكمال دعم المسار الديمقراطي عبر إعطاء أهمية للمجتمع المدني للممارسة أدواره الهامة في مكافحة الفساد بشتى الوسائل القانونية المتاحة وتوفير ضمانات لحماية المبلغين عن الفساد.

- ✓ دعم وتدريب قيادات المجتمع المدني وأعضائه وجعله شريكا في صنع القرار ومكافحة الفساد.
- ✓ إعطاء المجتمع المدني مزيد من الاستقلالية والصلاحية الرقابية حتى تكون مؤسسة مدنية مستقلة فعالة تقوم بالمراقبة والمساءلة على أكمل وجه وتحمي حقوق المواطنين.
- ✓ التوعية بدور المجتمع المدني وأهميته في مكافحته الفساد وحماية مصالح الأفراد والجماعات بهدف اندماج الأفراد في المنظمات والجمعيات والأحزاب للدفاع عن المصالح المشتركة والمساهمة في التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا– الاتفاقيات الدولية:

1. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
2. **اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته**، المصادق عليها في مابوتو–الموزمبيق، 2003/07/11.
3. **الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2010/12/21.

ثانيا.الكتب:

4. علاء عبد الخالق المندلي وأشرف الدهان، **الحوكمة الرشيدة وتحقيق النجاح في منظمات المجتمع المدني**، دار السرد للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد–العراق، ط1، 2024.
5. محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان، ع182، مركز البحوث والدراسات، الرياض–السعودية،د.ط، 2013.

ثالثا.المجلات العلمية:

6. أمين البار وإيمان دني، **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد16، ع02، 2021.
7. أنس القيسية، **واقع راس المال الاجتماعي ومحدداته في الوطن العربي**، دورية حكامة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة–قطر، ع02، مارس2021.
8. الفيتوري صالح السطي وحمزة أمساعد الدرسي، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة "مؤسسات المجتمع المدني نموذجا"**، مجلة الدراسات الإقتصادية، كلية الإقتصاد، جامعة سرت–ليبيا، المجلد05، ع04، أكتوبر2022.

9. بلخضر عبد القادر، **آليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد حالة الجزائر**، مجلة دراسات، جامعة الأغواط–الجزائر، العدد الإقتصادي، المجلد05، ع02، جوان2014.

10. زايدي حميد، **دور الحكم الراشد في مكافحه الفساد في افريقيا دراسه تحليليه لاتفاقيه الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة–بجاية، الجزائر، المجلد 13، ع 02، 2022.

11. زواوي عباس، **الإطار المفاهيمي للفساد**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر، المجلد12، ع01،مارس2012.

12. سويكي صباح وباري عبد اللطيف، **المجتمع المدني دراسة في المرجعية الفكرية لنشأة وتطور المفهوم**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد20، ع02، 2025.

13. قانة زكي، **الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح والتنمية**، دورية محكمة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع16،2010.

14. نبيل بودراجي ونجاوي عبد الحفيظ، **مكافحة الفساد في الجزائر ودور الأجهزة الرقابية**، مجلة بصمة للأبحاث العلمية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة زيان عاشور بالجلفة–الجزائر، المجلد02، ع01،2026.

رابعا– الاطروحات والمذكرات:

15. فارس بن علوش بن بادي السبيعي ، دور **الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

Issue - 28 - Part 1- September - 2026 - Year 6 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

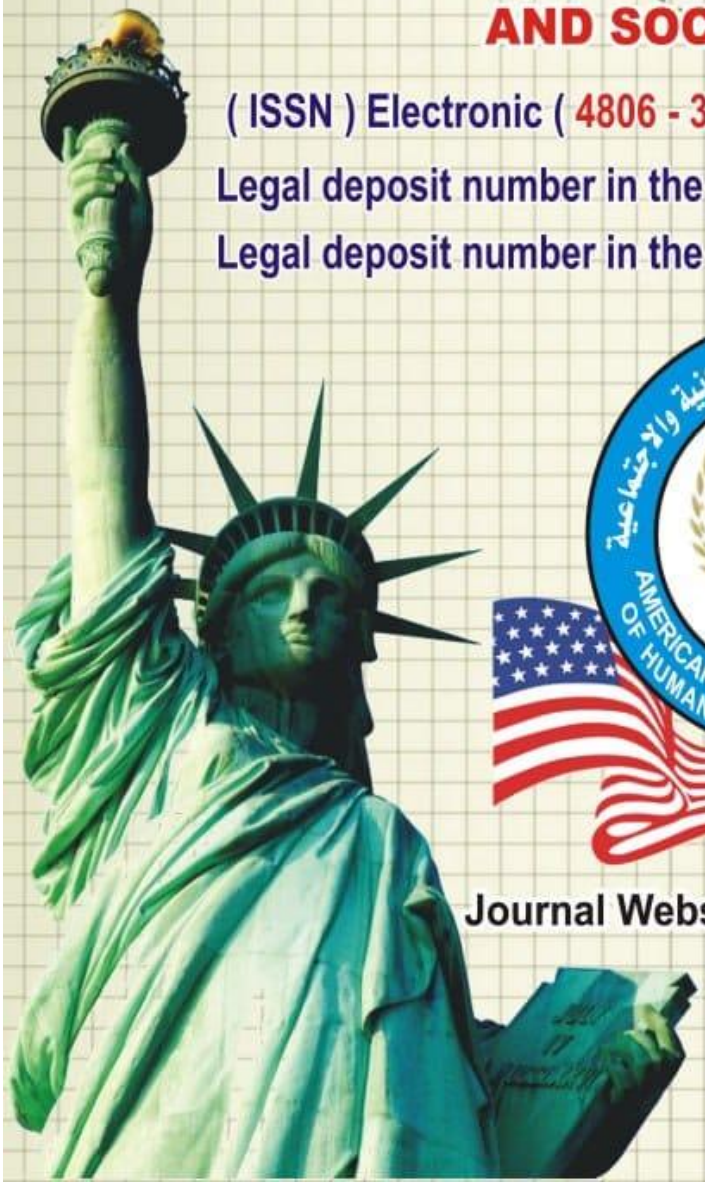

Journal Website : https://iajphss.us/